وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على
قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينصب على جهة التاكيد المعنوي
لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام قال المرادي
واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف
في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود
اولهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان
ورمضان وغيرهن مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان
بعينه وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا
وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام الجهات الستة
كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي وراء وتحت وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات ونحوهن في الابهام كعند
ولدى وناحية ومكان وثانيها المقادير اي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ
والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت
مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قائم مقامك وسرني
جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى
زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت في
المسجد ونمت في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على
المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وجرى في المزجر فلا
شذوذ وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم خلافا
لما في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر

كلا

نوعان مؤكدة وستاتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها دونها وذكرها واليها
اشار بقوله وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست احد جزئي الكلام
يقع في جواب كيف فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها
نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتها كذلك والغالب
في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة
على متصف بها وتاتي من الفاعل نحو جاء زيد راكبا ومن المفعول كضربت اللص
مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه
نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء
عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال
عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث هي التنكير
خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما
شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اي كيفية وقوع الفعل
منه او عليه وذلك صالح بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول
بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اي منفردا
وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين وشرط صاحبها وهو من الحال وصف
له في المعنى التعريف لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه التعريف
او ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص
بوصف او اضافة او معمول غير مضاف اليه او التعميم بان تلا نفيا او شبهه
من نهي او استفهام او التاخير بان يتاخر عن الحال فالاول نحو خشعا ابصارهم
يخرجون فخشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف

Copyright @ King Saud University